

اللغة المستفادة

محمد بن حاتم الحساوي



٢١٦

ج ٥٠

اللمعة المستفادة في حكم اقامة الجمعة والاعادة ، تأليف

الحساوي، محمد بن حاتم - كان حيا قبل ١٢٨٠ هـ. بخط

المؤلف في القرن الثالث عشر الهجري تقديرا .

١٥١٤

٧ ق ٢٣ س ٢٢٢٦ اسم

نسخة جيدة ، خطها نسخ معتاد .

١ - العبادات، الفقه الاسلامي و اصوله - المؤلف

بد النسخ ج - تاريخ النسخ .



# كتاب التَّعْفَةِ الْمُسْتَفَادَةِ فِي حِلِّهِ

اقامة الجمعة والاعادة للاسبوع

العلامة الشيخ

محمد بن خاتم

الحسناوي

تقدّمه

برحمته

أمن

مكة المكرمة  
معدن بن عيسى  
باعتهم غفر الله  
ولو الله  
ولم يلبس  
أمن

في عهد السيد الفقيه  
عبد الله بن عيسى  
في عام ١٢٠٠

وهدى له على يد السيد محمد بن خاتم في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠



المكتبة العامة

مكتبة جامعة الأزهر - قسم الخطوط	اسم الكتاب	التعفة المستفادة في حله
رقم الكتاب	اسم المؤلف	محمد بن خاتم
تاريخ	الطبعة	الطبعة الأولى (١٣٠٠)
عدد الأوراق	عدد الصفحات	٧٠
ملاحظات	ملاحظات	٥١٦,٠



بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر لي الكريم امين  
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يستضاء به على ظلم الشبهات وتفضل على  
المؤمنين به بالنجاة في جميع الحالات واشهد ان لا اله الا الله و  
حده لا شريك له الذي علم آدم جميع الاسماء والصفات واشهد ان  
محمد عبده ورسوله المبعوث بالآيات البينات صلى الله وسلم عليه  
وعلى آله واصحابه ما بين الارضون والسموات وبعث  
فوق سألني بعض الناس ان اشرف الله قلبي وقلوبهم بنور  
العرفان عن حكم اقامة الجمعة في هذه القرى والبلدان لما كثر  
القول فيها من اهل هذا الزمان من المنتسبين الى العلم في  
ارضنا من ناحية عمان فاعتدت ريت اليهم مراراً فلم يزد هم ذلك  
الامر اجمعة وتكراراً فاستعنت بالله في الصواب لما سئلوه  
وتحصل ما املوه وان لم اكن من رجال هذا الشأن ولا من قرآن  
ذلك الميدان ولكن كما قيل شعراً اذا قلنت الارض يبعث فيها النبي  
فاقول اعلمو وافقني الله واياكم لاتباع السنة السنية وجنبنا  
البدع التي غير مرضية **وسميت** بالجمعة المستفادة في حكم  
اقامة الجمعة والاعادة ان اقامة الجمعة فرض عين اذا توفرت  
شروطها وهي من اعظم شعائر الدين التي وردت بفضلها الكتاب  
المبين والرسول الصادق الامين قال تعالى يا ايها الذين امنوا اذا  
نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الي ذكر الله الآية وقال صلى الله  
عليه وسلم ان الله افترض عليكم الجمعة في يومى هذا في مقامى هذا  
في ساعة هذه فمن تركها في حيواتي او بعد مماتي وله امام  
عادل او جابر من غير عذر فلا بارك الله له ولا جمع الله له  
الا فلا يج له الا فلا صوم له ومن تاب تاب الله عليه **وروي**

عن

عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم قال من ترك  
الجمعة ثلاثاً فني غير ضروريه طبع الله على قلبه انتهى من تفسير الكشي  
اذا علم ذلك فاعلموا ان للجمعة شروطاً وجوباً لا تجب الا بها و  
شروطاً صحة لانها الا بها والوقت ان شروطاً وجوباً لا يجب  
على مريد اقامة الجمعة تحصيلها وشروطاً صحة يجب عليه تحصيلها  
اما شروطاً وجوباً فبعبء الاسلام والبدن والعقل والذكورة و  
الكفاية والصحة والاقامة فلا تجب ان احدها منها واما شروطاً  
صحة فستة الاول وقوعها في وقت الظل لا تصح قبله ولا تقضي  
بعده الثاني خطبتان قبلها بآذانها الخمسة الثالث ان تقام  
في حاضرة بلد او قرية فلا جمعة على اهل خيام في الصحراء وان اتروا نوا  
اهلها الرابع ان لا يسبقها ان يقام غيرها جمعة في بلدها الا اذا جاز  
التعدد الخامس الجماعة فلا تصح افراداً او شرطاً الجماعة في الركعة الاولى  
فلو احدث الامام في الثانية او فارق في غيرها وهو راى على الاربعين  
واثنوا منفردين صحت السادس وقوعها بآذانها على الجبل  
المعتمد ممن تنعقد هم ولو مرضى او منهم الامام وهم اربعون  
رجلاً مكلفاً حراً مستوطناً محلها لا ينعى الحاجة ويشترط  
صحة صلاتهم وصحة اقتداء بعضهم ببعض هذا اما مشي  
في غيرها على اشتراط صحة صلاتهم فقط ولو كان فيهم ابي  
واحد او اكثر لم يقصر في التعليم صحة الجمعة وعلى ما في التحفة لم يقصر  
لعدم صحة الاقتداء به لغير مثله وبعبارة فتح البوار ولو كان في  
اربعين فقط وفيهم ابي واحد وقصر في التعليم لم ينعى جمعهم  
بطلان صلاته فيقتضون قال لم يقصر والامام قارئ صحة  
جمعهم على خلاف ما افق به البغوي كما لو كانوا كلهم اميين



في درجة واحدة انتهت ومشي في التحفة على ما افنى به البغوى قال فيها  
 رحمه الله تعالى ان الجماعة المسترطه هنا للصحة صيرت بينها ارتباطا  
 كالارتباط بين صلاة الامام والماموم فصارت كاتحاد قاري بامي  
 الخ عبارة رحمه الله فتحصل من كلامه رحمه الله تعالى اذا وجد في  
 قرية اربعون رجلا كاملا وجبت عليهم اقامة الجمعة ولا يعذرون  
 في تركها اذا كان فيهم من يكون ولو كانوا كلهم اميون وفيهم من  
 يحسن الخطبة واما صحة منهم من على اربعة احوال الاول ان يكونوا  
 كلهم اميين اي لم يحسنوا الفاتحة في درجة واحدة فتصح في هديته  
 الحاليتين قطعا الثالث ان يكون فيهم امي لم يقصر في التعلم فتصح  
 ايضا على ما مشي عليه في غير التحفة الرابع ان يكون فيهم امي قصر  
 في التعلم فلا تصح قطعا بطلان صلاته من جمعة وغيره كما هو صريح  
 العبار المتقدمة فتبين مما تقدم ان الجمعة تصح في الحالين المتقدمتين  
 وفي الثالث الخلاف بطلان كما مشي عليه في التحفة والذي مشي عليه  
 في غيرها ومشي عليه غير الصحة فيه ايضا وبطل في الرابع اذا علمت  
 ذلك فاعلم ان عدم احسان الفاتحة ليس عذر يبيح ترك الجمعة  
 والا لما وجبت على الاميين المحدثين كما تقدم وانما هو شرط لصحة  
 الصلاة فاذا صحت الصلاة بدونه صحت الجمعة والافلا واعلم  
 انه اذا اجتمعت في القرية اربعون كاملا من اقامتهم الجمعة  
 وحرم عليهم على المعتد تقطيل محلهم منها واذا صلوا في غيرها  
 قال سيدي صاحب فتح المعين فيه **ف** لو كان في قرية اربعون  
 كاملا من اقامتهم الجمعة بل يجرم عليهم على المعتد تقطيل محلهم من  
 اقامتها والذهاب اليها في بلد اخرى وان سمعوا النداء من مخرجهم  
 مخبرون بين ان يحضر البلد للجمعة وبين ان يصلوها في قرى بينهم

في درجة واحدة انتهت ومشي في التحفة على ما افنى به البغوى قال فيها  
 رحمه الله تعالى ان الجماعة المسترطه هنا للصحة صيرت بينها ارتباطا

انتهى

انتهى كلامه رحمه الله وهذا صريح في وجوب اقامة الجمعة على اهل القرية  
 التي يجمع فيها اربعون رجلا كاملا من يجز عليهم واذا لم يحسن  
 بعضهم الفاتحة لانه ليس من لازم عدم صحتها عدم وجوبها  
 بل يجب عليهم امر ان الاول تعليم الاميين الفاتحة المجزية و  
 الثاني اقامة الجمعة اذا علمت ذلك تبين لك انه لا يجوز لاحد  
 ان ينهي اهل تلك القرية واسبابها طاعت الان عن اقامة  
 الجمعة التي هي الواجبة اصالة ويا مرمهم بصلات الظاهر بدعي السيد  
 بطلان صلاة الجمعة اذا المكين الاربعون كلهم يحسنون الفاتحة  
 لانه يوقعهم في محظورات منها ترك الجمعة على الايد ومنها  
 ظن الاميين صحة صلاة غير الجمعة وهي باطله ومنها وقوعهم  
 في عراض اهل العلم الذين امروا باقامتها واقاموها با نفوسهم  
 في تلك القرى والبلدان وعينهم كبيرة بالاجماع ومنها فاسد  
 اخر كالنزاع والسفاق المتولد بين اهل تلك القرى بسبب ابطال  
 الجمعة والطعن في علمائهم المتقدمين وغيره ذلك فيكون  
 هذا الرجل سببا لذلك كله لغو ذب الله من غضبه وشروا نفوسنا  
 والشرطان المبين ثم انه يجب على امر تلك القرى ان يعلم  
 الفاتحة المجزية واقامة الجمعة بعد ذلك ونجبرهم ان صلوات  
 الاميين منهم لا تصح سواء للجمعة وغيرها ماداموا مقصرين في التعلم  
 ونجبرهم ان الجمعة واجبة عليهم ولا يعذرون في تركها بل ان تركها  
 ابتاعا لما يامرون به فمذنبون من وجهين عدم صلاة الجمعة  
 وعدم تعليمهم الفاتحة التي هي واجبة عليهم فمقتضى كمال المحذ  
 اذا دخل وقت المكتوبة يجب عليهم الوضوء او ان الصلاة وحده  
 الذي لا تصح الصلاة معه لا يسقطها عنه بل يجب عليه فعل الاثنين



فكذلك اهل القرية المذكورة يجب عليهم تعلم الفاتحة ثم صلاة الجمعة  
وعدم احسانهم للفاتحة لا يسقط عنهم وجوبها كما تقدم فان ابي  
الامينون من التعلل فوجودهم كعدمهم فان قرأ العدد من القرآن  
صلوا الجمعة والا فان كان بقريهم جمعة صحيحة بحيث يسمعون  
منها النداء بشرطه وجب على القر السعي اليها ولا تصح ظاهراً في  
بلد هم ما لم يقتضه سلام اما مهاوان لم تكن بقريهم جمعة صحيحة  
صحت ظاهراً مطلقاً هذا الحكم القرى واما الاميون فصلاة القرى باطلّة  
مطلقاً قال السيد الملبس في فتح المعين واذا الجمعة لم يكن في  
القرية جمع تتعقد بهم ولو باسماع بعضهم منها يلزم مهم السعي  
الى بلد يسمعون من جانبه النداء انتهى وقال ايضا فرع لا يصح  
ظهوره لا عذر له قبل سلام الامام فان صلاها انعقدت نفلاً انتهى كلامه  
رحمة الله ثم اعلم ان شروط احسان الفاتحة خمسة الاول ان ينطق  
جميع حروفها اذا كان قادراً وهي على قراءة ملك بلا الف مائة وواحد  
واربعون ومع تشديد اثنائها مائة وخمسة وخمسون حرفاً وبالسمل  
اثنائها وتشديد اثنائها اربعة عشر سدة فان خفف حرفاً مستدداً  
نقص منها حرف لان الحرف المستد من حرفين الثاني ان لا يتبدل  
حرفاً منها بحرفاً اخر فان ابدل قادراً ومن امكنه التعلم ولو ضاعداً  
بغلاء فان علم بحريمه وتعمد بطلت صلاته والا فقرأته لتلك  
الكلمة فاذا عادها على الصواب قبل طول الفصل حمل عليها الثالث  
ان لا يلحن لحناً يغير المعنى كضم فاوانعت او كسر كاف اياك ونحو ذلك  
مما يبطل اصل المعنى او يحيله الى معنى اخر ويجزى فيه من التفصيل فيما  
مر في الايراد في علم تحريم العهد واما مع العجز فلا يبطل قراءته مطلقاً  
الرابع ان يرد الى بين كلماتها بان لا يفصل بينها بالكسر من سكتة التنفس

او الهم ولو بدكر اجنبى لا يتعلق بالصلاة الخامسة ان يرتبها على نظمها  
المحروف بان لا يقدم بعض كلماتها وحروفها على بعض انتهى فبين  
من ما تقرأ من قراءة الفاتحة بجميع حروفها وتشديداتها ولم  
يبدل منها حرفاً باخراً وانى بها على نظمها المعروف ولم يفرق  
بين كلماتها بمضمر ولم يلحن فيها لحناً يغير المعنى ولكنه يلحن لحناً  
لا يغير المعنى كضم هاء الله وفتح دال يغيد وتسرها ونحو ذلك من  
اللحن الذي لا يغير المعنى كما هو عادة قراءة العوام انه لا يضر ذلك  
ويجب من الاربعين وان كان يسمي لحناً كان اللحن هذا الا يبطل  
الصلاة وما لا يبطلها بحسب المتصفيه من الاربعين لصحة صلاة  
كما يفهم من العبارة المتقدمة اعلم انه لا يجوز الحكم ببطلان  
قراءة العاين حتى يتحقق المضى في قراءة حمله على ثوابي المبطل  
ولان الاصل الصحة حتى يبين الفساد كذا الجواب سيدى الشرح  
حسن المدنى الانصارى رحمه الله لما سئل عن اهل بلد تعلموا  
القرآن من رجل يبدل الضاد ظاء وعلمهم كذلك هل يقع منهم  
الجمعة ام لا فاجاب اذا غلب على الظن صحة قراءتهم صحة قراءتهم  
صحة جمعهم لان العلماء رحمهم الله تعالى اقاموا الظن مقام اليقين  
في العبادات ولكن ليس لهم اعادة الظن بعد الجمعة فغلب ثلاثة  
احوال الوجوب وهو اذا تعدت الجمعة لغير الحاجة وسبقت  
واحدة ولم تنقضي او تعينت وشئت فتجب اعادة الظن لليقين  
وفوق جمعة صحيحة في نفس الامر لكنها غير معلومة المعينة  
والاصل بقاء الفرض في حق كل فلزم منهم اعادة الظن عمل بالاول  
الثاني السنة فمن ذلك اذا تعدت الجمعة لحاجة ولم يعلم المصل  
سبق جمعة تبين له انه يعيد الظن بعد ما مراعات لمن منج



التعدد ولو لحاجة ومن ذلك ايضا ان تعددت الجمعة لغير حاجة في  
سكنى السبق او وقتا معا يجب اعادة الجمعة ويثبت اعادة الظاهر  
بعدها مراعات لاحتمال تقدم احدهما فلا يقع جمعة اهل الثانية  
كذا قال سيدى بن حجر ومن ذلك ايضا ما نقله سيدى صاحب  
فتح الميعين من جواب البلقيني عن اهل قرية لا يبلغ عددهم  
اربعين رجلا انهم اذا اقلدوا جميعهم من قال بصفة الجمعة يصلون  
الجمعة ويعيدون الظاهر بعدها احتياطا والسالك الحرمه وهي اذا كانت  
الجمعة صحيحة ولم يخرج في صحتها خلاف وانى بعد الان للجمعة شروطا  
قل ان يتحقق الاثنيان بها فلا يجوز الانكار على قائلها حتى  
يتحقق انه من العشر السالك وانى بذلك والله اعلم بالصواب  
هذا ما فهمه كتاب الحروف راجي فضل المتان والدعاء من الاخوان  
محمد بن خاتم بن عبد الرحمن من مذهب الامام الشافعي رحمه الله  
وتقديرا ولا يعمل على هذا البر بوجهي يعرض على ذوى الانصاف  
من المحققين من الشافعية فان قبلوه يعمل عليه والا فلا انتهى  
ليعلم اني احببت ان انقل كلاما من اهل العلم المتقدمين باقوالهم و  
المحول على افعالهم الذين هم من العلم بكان مكين ومن يتبعهم  
فمن يحول الله من المحدثين فان قول سيدى الامام  
العالم عثمان بن احمد الضحاكي ما لفظه قال الشيخ الامام لعلامة  
الذي ذكر في الترجمة انه روى النبي صلى الله عليه وسلم في البيضة اكثر  
من سبعين مرة ابو الفضل عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي في كتابه  
صواعق السعة في عدد الجمعة واختلف العلماء في العدد الذي تتعدد  
بهم الجمعة على اربعة عشر قولا بعد اجتماعهم على انه لا بد من عدد  
وان نقل بن حزم عن بعض العلماء انها تقع بواحد حكاه الدارمي

عن

عن القاشني فقد قال في شرح المذهب ان القاشني لا يعتد  
في الاجماع احدها تعتد باثنين احدهما الامام كجمعة وهو قول  
الشيخ والحسن بن صالح وداود الثاني فلا تعد احدهم الامام قال  
في شرح المذهب حكى عن الاوزاعي وابي ثور وقال غيره هو من ذهب  
ابي يوسف ومحمد وحكاه الدارقوت وعنه عن القديم الثالث اربعة احدهم  
الامام وبه قال ابو حنيفة والثوري والليث وحكاه بن المنذر عن  
الاوزاعي وابي ثور واختاره في شرح المذهب عن محمد وحكاه صاحب  
التلخيص قول الشافعي في القديم وحكاه في شرح المذهب واختاره  
المزني كما حكاه عنه الاذري في الفتوى ثم قال يعني السيوطي بعد  
كلام طويل هذا ما اداني الاجتهاد الى ترجيحه وقد رجح هذا القول  
المزني كما نقله عنه الاذري في القوة وكفى به سلفا في ترجيحه فان  
من كبار الاخذين عن الامام الشافعي ومن كبار رواة كتبه الجديين  
وقد ادا اجتهاده الى ترجيح القول القديم ورجح ابو بكر بن المنذر  
في الاسراف ونقله عن النووي في شرح المذهب ثم قال يعني  
السيوطي في آخر كتابه خلاصة ان ترجيحنا هذا القول  
اولي من ترجيح المتأخرين جواز تقديم الجمعة وان لم يشر الشافعي  
نصا بجواز التعدد واصل في الحديث ولا في القديم وانما اوضح  
منه في القديم سكوت فاستنبطوا منه رايا بالجواز ثم زادوا  
فترجحوه على خصوصه في الكتب الجديدة وهو ان نفسه قولا  
ينسب لسالك قولا فكيف ينسب اليه قولا من سكوته ويرجح  
عن خصوصه المصريح بخلافه واما الذي نحن فيه فانه نص له صريح  
وقد اقتضت الدلالة ترجيحه فترجناه وهو في الجمعة قول  
له قولا قارنا دليل على ترجيحه على قوله الثابت وهو اول من



ترك نضه لكليته والذهاب الى ترجيح شئ خلافه لم ينص عليه البيهقي  
انتهى ما نقله سيدي عثمان بحروفه في جواب له سماه القول الثامن في جواب  
الجمعة بثلاثة احدى الامام وقال العلامة ابو القاسم احمد بن طاهر  
بن جهمان ما لفظه مسئلة عن اقل العدد الذي تعيين به الجمعة فقلت  
اعلم وفقني الله وياك ان للسما في رحمه الله تعالى ثلاثة اقوال الجدي  
ان اقلهم اربعون رجلا احرار مكلفين مستوطنون في الموضع الذي  
تقام فيه الجمعة وقولان قد يمان اقلهم اربعة بالشروط المذكورة  
الثاني ان اقلهم اثنا عشر بالشروط المذكورة واختار هذا النووي  
في شرح المهذب وشرح صحيح مسلم في هذا القول الثاني لان ادليته  
اقوى ووافق بالادلة منها مسئلة الانتقاض وهو قولنا  
واذا راوا تجارة انقضوا اليها وتركوا قايما الاية ولم يرد انه على  
عليه ولم يظاها ظهر فعملهم رجوعوا فنفى لم يظنون فلا عبرة  
بظن وانه ثبت انه لم يبق مع النبي صلى الله عليه وسلم الا عشرة وهو  
وبلال واثموها الجمعة وهذا القول الذي افق به وقد افناه به  
اهل الفرق الصغار وفيه مصلحة للمسلمين وفيه المداومة  
على اقامة هذه الشعار ومصلحة عامة في اظهار شعائر  
الاسلام والحال ما ذكرنا انتهى لفظ جوابه رحمه الله بحروفه وقال  
سيدي ضياء الاسلام السيد سليمان بن يحيى بن عمر لا هدي  
رحمه الله في جواب سوال رفع اليه ولفظ السؤال اصله السادة  
العلماء وتقع بهم المسلمين هل نضح الجمعة بعدد اقل من الاربعين  
وان كانوا في ابلد وهل له حد ام لا وان قلتم بالصحة بذلك  
العدد فهل يجتازون الى تقليد فضل له شروط ام لا واذا كان  
له شروط يكون حال العامة وهل يعيد القوم حثا طوا اذا

اعادوها

اعادوها هل يعيدوها جماعة او مفردين وهل يا ثموا اهل البلد  
الجميع او يا ثم من يحضر الجمعة وهل للوافد الى تلك البلد ان  
يصل معهم الجمعة وهل يصلون لاول الوقت ام يواخذون الى قدر  
ما يسع الطهارة والصلاة افتونا آجركم الله فقا  
الحمد لله المذهب الذي لا يعجز باقل من اربعين مستوفين الشروط التي  
ذكرها في كتب الفقه وهذا هو قول الامام الشافعي الجدي  
له قولان قد يمان اقلهم اربعة فانها تصح الجمعة  
باربعة وهو ارجح دليل من القول بارجع عليك به نلي تقليد  
للغير ولا اعاده اذا وسع الله لك بقوله امامك ودليله ما  
اخرجه الدارقطني عن ام عبد الله الدوسية قالت قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم الجمعة واجبة على كل قرية وان لم يكونوا  
بها الا اربعة والثاني اثنا عشر بالشروط المذكورة وفي رواية عن  
ربيعة حكاه عن المتولي والماوردي ايضا عن الزهري والادريجي  
ومحمد بن الحسين واختار هذا القول النحوي في شرح المهذب  
وشرح صحيح مسلم لقوله فانه وافق الماوردي في الاحاديث  
في قصة الخضر في الانتفاض النازل فيها قوله تعالى وادا  
راوا تجارة اولهوا انقضوا اليها الاية مستندا ما اخرجه البخاري  
ومسلم عن جابر رضي الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان  
يخطب قايما يوم الجمعة فجاءت عرس الشام فانتقل الناس  
اليها حتى لم يبق الا اثنا عشر رجلا انتهى ووجه الدلالة فيه  
ان العدد المعتبر في الامة يعتبر في الدوام فلم يثطل الجمعة بانقضاء  
الزايده على اثنا عشر رجلا دل على ان هذا العدد كان في صحته  
بلا شبهة قال الامام العلامة احمد بن محمد المدني في كتابه منية



اهل الورع في عدد من تصح بهم الجمعة قال فيه من لم يسلم الاقوال  
العلماء الاعلام ولم يسلم العقول امامه الشافعي في اربعة وثلاثة  
ولم يسلم لصلاة الرسول صلى الله عليه وسلم باثني عشر وزاع في  
السنة الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم التي امر الله بانبا عنها  
بعد وضوحها فقد تعب واتعب فلا حول ولا قوة الا بالله  
العلي العظيم فخذ هذه الاقوال الثلاثة منزلة في مذهب  
الامام الشافعي رحمه الله تعالى واما اقوال العلماء المجتهدين  
فقد الامام السيوطي في كتابه ضوء السمع في غدة  
الجمعة انهم اختلفوا في العدد الذي تنعقد بهم الجمعة  
على اربعة عشر قولاً اجماعهم انه لا بد من العدد اذا  
نظر هذه اقل ترجع الى قول السابلي **فهم** المذكورين التقليد  
والاولي لهم ان يقلدوا القائل بانعقادها باثني عشر فاذا  
قلدوها وصلوها بجمعتهم صحيحة واذا عاودوا الظهر جماعة فهو  
احسن وان لم يعيدوها ظهر فقد صححت جمعهم ولا اثر  
عليهم بل لا اسم على من لم يحضر غير عذر ولهم ان يصلوها  
بالتقليد المذكور اول الوقت ولكن لا للوافد عليهم  
اذا قلد قال التقي الحسني رحمه الله اذا قلد من يقول من  
اصحاب الشافعي رحمه الله تعالى باقامتها باثني عشر ركعة و  
انما يعسر استيفاء شروط التقليد حيث قلد الشافعي مذهبها  
من المذاهب غير مذهب الشافعي كان قلداً باخفيفه  
او ما كان في هذه التقليد يحتاج ان يراعى مذهب المتقلد  
في الوضوء والظهور والغسل من النجاسة وفي سائر شروط  
الصلاة واركائها ومثل ما ذكر يعسر على غير العارف انتهى ما رايته  
من

من جوابه رحمه الله بحرفه اذا تقرر ذلك فاقول الحاصل مما تقدم  
ان الشافعي رحمه الله في العدد الذي تنعقد بهم الجمعة اقوال  
قول مجتهد وهو الجديد وهو كونهم اربعين رجلاً بالشروط المذكورة  
احدهم اربعة احدهم الامام والثاني ثلاثة احدهم الامام و  
الثالث اثنا عشر احدهم الامام وعلى كل الاقوال بشرط  
فيهم الشروط المذكورة في الاربعين اذا علم ذلك فعلى العاقل  
الطالب ما عند الله ان لا يترك الجمعة ما تاتي فعلها على واحد  
من هذه الاقوال ولكنه اذا لم يعلم انها متدبر فيها الشروط  
على القول الاول فحسن له اعادة الظهر بعد احتياطا  
ولا يتركها ويصلي الظهر لانه يقوت عليه خير كثير ويقتل  
من ذاك بصحتها من علماء الشافعية ان لم يمكنه تقليد  
من قال بصحتها من اهل المذاهب الاربعة لعدم معرفته  
لشروط صحة الصلاة عند ذلك الامام لئلا يقع في التلويح  
الممنوع عنه انتهى اذا علمت ذلك فعليك بصلاة الجمعة ولا  
سمع قول من ينهى عنها لعدم توفر شروطها على القول  
الجديد المجتهد لانك تراها اختلف به هؤلاء العلماء الاعلام  
بل ما رجوه كل مرهم الذي ينهون عن العلم والورع بحكم  
ممكن وهو من كبار ائمة الشافعية خصوصاً الامام  
المزني والامام السيوطي وغيرهما ممن تقدم ذكرهم رحمه الله  
ونفعنا بهم واما تنافيهم على مجتهد وطريقتهم امين  
نحز به جامعهم الاقل افر العباد لفضل المنان وسایل الدعا  
من الاخوان بحسن الختام والغفران محمد بن خاتم بن عبد الرحمن  
غفر الله ونفعنا ببركته علومه وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

فصل

نحو